الأزمة السياسية في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011م بين التدخل الخارجي والصراع الداخلي

د. عبد السلام حميده علي عطيوه

كلية القانون والعلوم السياسية الزنتان، جامعة الزنتان

المستخلص:

ألقت الأزمة السياسية في ليبيا بعد احداث فبراير 2011م ظلالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة، إذ تعتبر الأزمة الليبية من الازمات الاكثر تعقيدا في العصر الحديث، حيث تعددت العوامل التي أسهمت في نشأتها واستمرارها وامتدادها، وكان التدخل الخارجي على المستويين الدولي والإقليمي من اهم العوامل في نشأتها ، فلم يقف التدخل الخارجي عند بداية الثورة في 2011م، وقرارات مجلس الامن التي كان الهدف منها حماية المدنيين، إذ استمرت الدول خاصة الإقليمية في دعم المواقف الداخلية المتصارعة على السلطة لتحقيق اكبر قدر من المصالح وبسط نفوذها داخل ليبيا، اضافة إلى الصراعات الداخلية بين مختلف التيارات السياسية والفكرية والقبلية، ثم مع استمرار الأزمة مرت ليبيا بمراحل صعبة وصلت إلى صراعات مسلحة وحروب اهلية داخلية، وتبقى الأزمة مستمرة ما دام التدخل الخارجي مستمرا والصراع الداخلي على المكاسب الشخصية لم ينتهي بعد.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي والإقليمي، الصراع الداخلي، التحديات الامنية، الصراع الجيوبولتيكي.

المقدمة

بعد انتفاضة الشعب الليبي في فبراير 2011م وسقوط نظام العقيد القذافي الذي جاء إلى السلطة بعد الانقلاب في اليوم الأول من شهر سبتمبر 1969 م، فإن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد تأثرت بسقوط النظام الذي افضى إلى فوضى حقيقية في البلاد، وتبعا لذلك فقد أصبحت فرص اختراق الدولة الليبية ومؤسساتها الضعيفة ممكنة جدا لدول ومنظمات دولية وإقليمية، بالرغم من أن الظروف في بداية 2012م قد كانت مهيأة لإقامة نظام ديمقراطي مثالي في المنطقة الإقليمية والعربية، إلا أن التدخلات الخارجية اضافة إلى الصراعات الجهوية وصراع التيارات الفكرية و المتطرفة منها، قد ادخل البلاد في دوامة الحرب بين مختلف تلك الاطراف وبدعم خارجي لا محدود.

أخذت الأزمة الليبية اوجها عديدة منها الوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان له الأثر المباشر على حياة عامة الشعب، أيضا فإن الأزمة الليبية ادت إلى بروز تحديات امنية سوف تواجهها مؤسسات الدولة مستقبلا حتى بعد الاستقرار الذي تسعى الحكومات الليبية إلى الوصول إليه، ومن خلال هذا البحث الذي يستعرض فيه الباحث اشكالية بروز الأزمة الليبية وتحدياتها مستقبلا، وما مدى تأثير التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية والصراعات الداخلية على استمرار الأزمة الليبية، وكيف استطاعت تلك الأطراف تحديث الأزمة مع كل مرحلة من مراحلها ومنع أي حلول ممكنه في الوقت الراهن .

فقد أصبحت الأزمة الليبية ظاهرة سياسية دولية في العصر الحديث تستحق الدراسة والبحث على مستوى الجامعات والمراكز الاستراتيجية الدولية والإقليمية، عليه فإن هذا البحث يبدأ بتحديد الإشكالية ووضع الفرضيات التي من خلالها سيتم تناول الموضوع على النحو التالي.

اشكالية الدراسة: أن الأزمة السياسية في ليبيا بعد احداث 17 فبراير 2011م قد تأثرت بعوامل وأطراف خارجية وداخلية كان لها الأثر على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد:

- ما مدى تأثير العامل الخارجي المتمثل في أطراف دولية ودول إقليمية على الأزمة الليبية؟

- هل كان للصراعات المحلية والداخلية بين القوى السياسية والقبلية والتيارات والتوجهات المختلفة الداخلية والوطنية تأثير على الأزمة الليبية بعد 2011م؟
- ما مدى العلاقة بين التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية والصراعات الداخلية في ليبيا بعد 2011م واستمرار الأزمة السياسية الليبية؟

فرضية الدراسة: إن الأزمة السياسية الليبية تعتبر نتيجة طبيعية للتغير السياسي الذي كان بعد أحداث فبراير 2011م، والدراسة محل البحث تضع فرضيات أولها أن الأزمة السياسية سوف تنتهي بانتهاء التدخلات الخارجية الدولية كانت أو الإقليمية، والفرضية الثانية أن العامل الداخلي هو القادر والمؤثر الأول في انهاء الأزمة إذا توفرت الإرادة للذهاب إلى اتفاق سياسي حقيقي ينهي الانقسام والصراع الداخلي، والفرضية الثالثة تذهب إلى الاعتقاد بأن اهمية الاستقرار السياسي والامني في ليبيا بالنسبة للدول الإقليمية، هو هدف أساسي في السياسة الخارجية للدول الإقليمية ذات التأثير الأقوى على القوى السياسية والامنية والعسكرية داخل ليبيا .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة قيد البحث إلى البحث في العلاقة بين التدخل الخارجي الدولي والإقليمي والصراعات الداخلية وعلاقتها بالأزمة الليبية من خلال الآتي:

1. دراسة اسباب الأزمة السياسية في ليبيا وإلى أي مدى يدوم استمرارها وقياس نسبة التأثير الدولي والإقليمي على الأزمة وإمكانية إيجاد حلول لها من عدمها.

2. دراسة التحديات التي تواجه الدولة الليبية في ظل استمرار الصراع والانقسام الداخلي بين مختلف القوى الليبية السياسية والجماعات المسلحة على اختلاف توجهاتها.

3. التعرف على الإمكانية المتاحة لإيجاد حلول سياسية ترضي كافة الاطراف وتدفع في اتجاه بناء دستور للبلاد يضمن حقوق الجميع في المواطنة والمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة بطريقة ديمقراطية توافقية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع البحث في أسباب الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الليبية، وأهمية المساهمة في وضع تصور لما تعنيه الأزمة الليبية ووصف وتحليل مؤشرات التدخلات الدولية والإقليمية وعلاقتها بالصراع الداخلي بين الاطراف السياسية الليبية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على: المنهج **الوصفي التحليلي** في وصف وتحليل المتغيرات على الوضع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي في كل مرحلة من مراحل الأزمة الليبية منذ 2011م حتى 2024م.

جاءت الدراسة في مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: أبعاد التدخل الدولي والإقليمي في الأزمة الليبية.
- المبحث الثاني: دور الصراع الداخلي في الأزمة الليبية.

المبحث الأول: ابعاد التدخل الدولي والإقليمي في الأزمة الليبية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

يعود مفهوم الأزمة في اللغة إلى عهد الاغريق في القرن الرابع قبل الميلاد، والأزمة تعني نقطة التحول الحرجة في حياة المريض، وبنفس المعنى فقد استخدمها الفلاسفة والمفكرون العرب، حيث شاع استخدام هذا المصطلح خلال القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي، خاصة في المراجع الطبية للدلالة على ظهور مشكلة اجتماعية خطيره، ايضا للدلالة على حدوث لحظات تحول حاسمة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، كما تم استخدام ذات المصطلح في مختلف فروع العلوم الإنسانية الاخرى منها علم الاجتماع وعلم النفس، إذ اصبح يقصد به "مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء(البحري، فبراير 2008: ص 9).

وفي اللغة العربية تحديدا فإن كلمة الأزمة يقصد بها الضيق الشديد او الشدة في العيش أو الشدة في الأمر، وفي معاجم اللغة العربية يقال "أزمت عليهم السنة، أي: اشتد قحطها، وتأزم أي اصابته الأزمة. وفي اللغة الانجليزية (Asthma) ويعني نفس المفهوم الطبي، وبالرغم من استخدام كافة البحوث التي تتعلق بالسلام لكلمة (Crisis) إلا أن المفهوم الطبي هو الغالب من ناحية المضمون لا من ناحية الاسم، ويعرّف معجم ويبستر Webster الأزمة بأنها: **"نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة"**(بكر، 2007: 96).

أما اصطلاحا فإن لمفهوم الأزمة كما ورد في التعريف بأنها: **"خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام"**(الحملاوي، 1997: ص 5)، أو إنها حدث غير متوقع قد يؤدي إلى صعوبة التعامل معه، ومن ثم البحث عن طرق او وسائل لإدارته حتى نتمكن من تحديد أثار الأزمة، ومن هنا أصبح مفهوم الأزمة من حيث الاصطلاح مفهوما متفقا عليه دوليا.

ويمكن تعريف الأزمة السياسية على أنها: **"هي كل النزاعات أو الصراعات السياسية التي تنشب بين حكومة دولة ما وحركة سياسية انفصالية، أو معارضة، أو بين جماعات، لأسباب سياسية، كالصراع على السلطة وكسب النفوذ، أو على مكانة، أو مقام الهوية، أو غيرها، من الأسباب ذات العلاقة بمسألة توزيع القيم المادية والمعنوية"**(العمراني، مايو 2021: ص 83).

المطلب الثاني: التدخل الدولي في ليبيا

إن مفهوم التدخل الدولي في شؤون الدول الأخرى يأتي بأشكال واساليب عديدة منها التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان، ومن اشكال التدخل الذي كان بين الدول: التدخل في شؤون العراق سنة 1991م تحت ذريعة حماية الاكراد، وكان ذلك بموجب قرار مجلس الامن رقم 668 لعام 1991م، ايضا التدخل الدولي الإنساني في الصومال بموجب قرار مجلس الامن رقم 794 لسنة 1993م، والتدخل الانساني الدولي يعني أن الدولة التي استهدفها التدخل الدولي تحت بند من بنود ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، انها بمعنى واضح قد تعرضت للتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية بغرض الزامها بأن تكون تابعة في سياساتها الداخلية والخارجية إلى الدولة أو الدول التي تدخلت في شؤونها(العمراني، مايو 2021: ص 85)، ويعد هذا وفق معايير القانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة انتهاكا لسيادة الدول الصغيرة من قبل الدول العظمى التي تمتلك القوة وتفرض هيمنتها ونفوذها.

أما عن التدخل الدولي في ليبيا فقد بدأ مع أولى بدايات الثورة الليبية في 17 فبراير 2011م، إذ خرج الشعب الليبي في كافة المدن الليبية في انتفاضة شعبية ترفع شعارات التغيير، والمطالبة بدستور للبلاد يحدد صلاحيات وحدود العقيد القذافي الذي رفض المطالب واعتبرها غير ممكنة، مما استدعى نظامه وقواته الأمنية لاستخدام القوة، الأمر الذي اعطى لدول ومنظمات دولية الفرصة بأن تتدخل لأجل تصفية حسابات قديمة مع القذافي ونظامه السياسي والامني.

نظرا لتضارب المصالح الدولية والإقليمية في ليبيا خاصة بعد احداث ثورة 17 فبراير 2011م، فإن توافقا مؤقتا بين الدول التي لديها مصالحها في ليبيا قد حدث، والذي ترتب عنه في مجلس الأمن اصدار القرار رقم 1970 لسنة 2011م، والذي بموجبه تشكل تحالف دولي تحت قيادة حلف الناتو ومشاركة الدول الأعضاء في مجلس الامن، أيضا صدر بناء على ذلك القرار رقم 1973 لسنة 2011م، والذي يفرض حضرا جويا على ليبيا واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين واستخدام القوة تحت البند السابع) الزروق وادبيش، 2017: ص 84).

وقد استمر التدخل الدولي في ليبيا حتى بعد اسقاط نظام القذافي في 2011/10/23م وإعلان التحرير وبداية مرحلة جديده، إلا أن المشهد السياسي الليبي اصبح رهينة للمعادلات الدولية التي تبحث على توازنها في شمال افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط، حيث ان ليبيا ذات موقع جيو بولتيكي مهم ومساحة كبيرة وعمق وموارد اهمها النفط والغاز، فإن الدول العظمى ذات القوة والنفوذ اصبحت تتدخل عبر وكلاء وممثلين لسياساتها ومصالحها في المنطقة عامة وليبيا خاصة، إذ تمارس الولايات المتحدة الامريكية ضغوطا كبيرة على الاطراف السياسية في ليبيا لأجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتثبيت الواقع الحالي على ما هو عليه، والابقاء على حكومتين متنافستين مع تولي كل منهما مسؤولية اجراء الانتخابات في اقليمها الجغرافي، مع شرط عدم التصعيد العسكري الداخلي الذي قد يصل إلى الصدام المسلح، وهذا الذي كان قد عبر عنه السفير الأمريكي ريتشارد نيوزيلاند (نورهان شريف، الموقع الالكتروني https://futureuae.com).

أما الموقف الروسي وعلى الرغم من انشغال روسيا بالحرب الدائرة رحاها مع اوكرانيا في الوقت الراهن، إلا أن التواجد الروسي على الارض الليبية من خلال قوات الفاغنر الروسية، وهي قوات أمنية تابعة لمنظمة شبه عسكرية او كما يصفها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة، او وكالة خاصة للتعاقد العسكري لقوات من المرتزقة (الموقع الالكتروني www.dohainstitute.org)، ويقدر عدد قوة الفاغنر المتواجدة في مناطق تابعة لسلطات خليفة حفتر أكثر من 5000 جندي، وبهذا تكون ليبيا قد تحولت إلى ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية، خاصة وأن روسيا اصبحت تعتبر ليبيا منطقة نفوذ روسي قد تستخدمها كورقة ضغط على أوروبا، واتخاذها كنقطة ارتكاز لتعزيز النفوذ الروسي في الساحل الافريقي (نفس الموقع الالكتروني www.dohainstitute.org).

اما عن الدور الاوروبي يدخل ضمن نطاق التنافس الامريكي الروسي على ليبيا، إلا أن أهمية ليبيا الاستراتيجية خاصة للدول الاوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فإن الهجرة غير القانونية التي تصل إلى شواطئ ايطاليا وفرنسا عبر ليبيا، تشكل تهديدا على الأمن القومي لتلك الدول، أيضا قرب ليبيا من ايطاليا يوفر جزء كبيرا من حاجة ايطاليا للغاز الطبيعي، أي ان المصالح الاقتصادية والأمنية لدول الاتحاد الاوروبي لا يمكن تغافلها، فكلما زادت الفوضى في ليبيا فإن احتمالات زيادة اعداد المهاجرين في تزايد، الأمر الذي يرفع نسبة التأهب الامني في دول جنوب الاتحاد الاوروبي إلى درجة عالية، إلا أن ايطاليا تعي جيدا أهمية ليبيا الجيو استراتيجية وأنها تاريخيا منطقة نفوذها، وأن فرنسا تسعى إلى الاستفراد في أن تكون اللاعب الاول على حساب روما، وبناء على ذلك فإن روما استشعرت محاولات باريس لتعظيم نفوذها في ليبيا مند بدء العمليات العسكرية في 2011م، وبعد 2018م تعمل ايطاليا على استعادة دورها في ليبيا من خلال الحراك الدبلوماسي داخل أروقة الاتحاد الاوروبي، ومن الواضح جدا أن ايطاليا تسعى إلى اقناع الاتحاد الاوروبي وتنتزع الدعم من دول الاتحاد الاوروبي بأن تكون روما هي القاطرة الاوروبية في ليبيا(الموقع الالكتروني https://www.dohainstitute.org)، ولأن روما تاريخيا كانت قد استعمرت ليبيا تعرف أن باريس تسعى إلى مد نفوذها وسيطرتها على الجنوب الليبي، الذي تعتبره باريس بوابتها الأساسية على الساحل الافريقي، وكان تحرك ايطاليا تحت مظلة اللجنة المشتركة الليبية – الايطالية في روما، في سبتمبر 2017م وقد اتفقت اللجنة المشتركة على تنفيذ مشروع ايطالي بتمويل من الاتحاد الاوروبي في مناطق الحدود الجنوبية لليبيا، بناء عليه ترسل ايطاليا بعثة تقوم على تنفيذ قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبية(الموقع الالكتروني https://www.bing.com).

من خلال ما تقدم فإن حدود التدخل والتنافس الدولي في ليبيا تحركه رغبة الدول في تحقيق مصالحها وضمانها، خاصة المصالح الاقتصادية والجيو استراتيجية، اضافة إلى تصفية حسابات قديمة جديدة بينها وبين الدول العظمى، وعلى الرغم من التوافق السياسي والاقتصادي بين دول الاتحاد الاوروبي داخل مربع الاتحاد، إلا أن تضارب المصالح وتقاطعها يبين سلوك اخر مختلف يبين مستوى التنافس، فقد وصل الامر إلى حرب كلامية بين مسؤولي فرنسا وايطاليا، وهذا يبين ان التدخل الفرنسي – الايطالي الذي أصبح واضح المعالم، يزيد من تعمق

الأزمة السياسية في ليبيا، الأمر الذي يضع العملية السياسية في ليبيا أمام تحديات حقيقة تغذيها الاطراف الخارجية التي تتصارع على مد نفوذها في ليبيا، وبهذا نصل إلى عامل التدخل الدولي الخارجي في الأزمة الليبية، قد أصبح المحرك الاساس لاتجاهات وتوجهات الأزمة الليبية واستمرارها بدون أي حلول متوقعه على المدى القريب.

المطلب الثالث: التدخل الإقليمي في الأزمة الليبية

أن بدايات الصراع الإقليمي على ليبيا مع بداية الانتفاضة الشعبية في 17 فبراير 2011م، إذ كانت قطر والامارات أول المتنافسين الإقليميين على تحقيق نفوذ في ليبيا، قد سارعت كلاهما في دعم الثوار المنتفضين بالمال والسلاح، اضافة إلى تقديم الزخم الإعلامي للثورة الليبية في 2011على قناتي الجزيرة والعربية، فكان دور قطر دعم المقاتلين الإسلاميين، بينما توجهت الامارات إلى تقديم الدعم للقوى القبلية والشخصيات ذات النفوذ في مناطقها (الموقع https://www.bbc.com/arabic/middleeas5) ، حتى بعد انتهاء نظام القذافي في 23 / 10 2011م لم ينتهي التدخل القطري الإماراتي في الشأن الليبي واستمر التنافس بينهما، فكانت السياسات العدائية بين قطر والامارات داخل ليبيا، قد وصلت إلى شن حملات إعلامية عبر القنوات الاعلامية (الجزيرة والعربية)، اضافة غلى تقديم الدعم المادي واللوجستي للقنوات الليبية المحسوبة على أطراف الصراع الليبي الليبي، مما زاد توسيع دائرة الحرب على الساحتين القتالية والإعلامية، فكانت النتيجة أن تنقسم البلاد إلى أكثر من مجموعة متصارعة متناحرة، الأمر الذي اتاح الفرصة لأطراف إقليمية اخرى بأن تكون طرف ولاعب إقليمي ذو تأثير في توجيه الأزمة الليبية.

التنافس المصري التركي داخل ليبيا:

بعد 30 يونيو 2013م والذي تعتبره مصر ثورة التصحيح التي اطاحت بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي، المحسوب على جماعة الاخوان المسلمين في مصر، فقد تغيرت المعادلات السياسية في داخل اروقة السياسة الليبية(الموقع الالكتروني https://akhbarlibya24.net)، حيث انقسمت الحكومة إلى حكومتين غربا وشرقا، خاصة ان جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا والتي كان لها ارتباط مباشر بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي، ولان مصر دولة جوار من

الواجهة الشرقية لليبيا وتربطها علاقات اجتماعية وأسرية واقتصادية مهمة خاصة بالشرق الليبي، الأمر الذي اتاح للسياسة الخارجية المصرية تحت قيادة الجيش المصري بأن يكون لها دور مهم واستراتيجي على حساب دور قطر وتركيا، ومن هنا بدأ التنافس المعلن على ليبيا بين مصر وتركيا التي اعادت حساباتها من خلال دعمها السياسي والعسكري لجماعة الاخوان المسلمين في ليبيا، وفي المقابل نجد ان الدعم المصري المعلن إلى خليفة حفتر الذي يسيطر على شرق ليبيا، كما أن مصر وفرت الغطاء السياسي للبرلمان الليبي في شرق البلاد في مدينة طبرق، في مقابل الدور المصري كان الدور التركي حاضرا في دعم الحكومة في طرابلس، أيضا عملت تركيا على دعم المؤتمر الوطني العام ليكون طرف المعادلة السياسية الغريبة بين شرق البلاد وغربها، وفي ذلك فإن مصر وتركيا استخدمت الانقسام السياسي في ليبيا في مواجهة سياسية وعسكرية بين البلدين بالوكالة وبدون مواجهة مباشرة(الموقع الالكتروني https://www.academia.edu).

حدث تقارب دبلوماسي تركي مصري كان ذلك جليا في زيارة الرئيس التركي في 14 فبراير 2024م، وكان اللقاء قد جمع بين الرئيس التركي والرئيس المصري، كان الملف الليبي حاضرا في اللقاء حيث قال الرئيس التركي: "أكدنا ضرورة تعزيز التشاور حول الملف الليبي بما يساعد على عقد الانتخابات وتوحيد المؤسسة العسكرية، ونقدر اننا نجحنا في تحقيق الاستقرار في ليبيا نموذجا يحتذى به" (الموقع

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1693126)، وبهذا يكون التنافس التركي المصري على ليبيا هدفه الاساس تحقيق مصالح البلدين، وأن الخلاف بين البلدين المتنافسين محوره ضمان المصالح لكليهما وضمان تقاسم النفوذ لكل منهما، أما المصلحة الوطنية الليبية فلا وجود لها في عدم الاستقرار السياسي والامني واستمرار الفرقة، وعدم وجود قوى وطنية حقيقية تعمل لمصلحة الوطن وليس لتحقيق مصالح شخصية وجهوية كما هو الحال عليه في أعلى هرم السلطة في ليبيا.

المبحث الثاني: دور الصراع الداخلي في الأزمة الليبية.

المطلب الأول: أزمة الشرعية ومفهوم الصراع السياسي

أن الأزمة الليبية من اكثر الازمات السياسية تعقيدا حيث تشمل الكثير من الاطراف الدولية والإقليمية والداخلية، اضافة الى ازمة الشرعية في قيادة البلاد على مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية او الحكومة، فمند اعلان نتائج انتخابات البرلمان في 22 / 7 / 2014م، برزت ازمة الاعتراف بالنتائج وتمسك المؤتمر الوطني العام بالحق في الاستمرار كسلطة تشريعية في البلاد، كان ذلك بعد خسارة جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية فلم تتجاوز نسبتها 30% من المقاعد داخل قبة البرلمان، بينما تحصل التيار الوطني الليبرالي على الاغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان (الموقع

https://web.archive.org/web/20150512200511).

في هذه المرحلة برز على الساحة السياسية الليبية مفهوم الصراع السياسي بين مختلف التيارات والتوجهات السياسية، حيث كان ابرز هذه التيارات التيار الاسلامي الذي يمثله جماعة الاخوان المسلمين المنظمة والمنتظمة تحت تنظيم حزب العدالة والبناء(الموقع الالكتروني https://www.ikhwanonline.com/article/102664) ، اضافة إلى الجماعة الليبية المقاتلة والتي تصنف بأنها جماعة اسلامية جهادية تنتمي إلى تنظيم القاعدة وتحمل ايديولوجيتها ومعتقداتها(الموقع https://ar.wikipedia.org)، في المقابل فإن التيار الليبرالي المتمثل في حزب تحالف القوى الوطنية تحت قيادة الراحل الدكتور محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي اثناء الثورة في 2011م، يمثل هذا التيار الليبرالي الواجهة الاخرى للصراع السياسي مع التيارات الاسلامية والعقائدية(علي اللافي / مقال بعنوان ليبيا: مستقبل الليبرالية والليبراليون في أفق عقد الملتقى الجامع ..

https://www.tunisiaeuromed.com)

ماذا يعني مفهوم الصراع السياسي؟

للإجابة على هذا السؤال فإنه لزاما علينا أن نضع تعريفا واضحا وشاملا لمفهوم الصراع السياسي بشكل عام، والتعريف الاكثر وضوحا: "أن الصراع السياسي هو حالة من المنافسة الخاصة، بين البشر على السلطة أو المزايا، حيث

يدرك الأطراف وجود اختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة، ويضطر احد الاطراف إلى اتخاذ مواقف، لا تتوافق مع مواقف الأطراف الاخرى، بالنظر إلى الاختلاف في الافكار السياسية، وحجم الصراع مع حجم اهدافه، فإنه كلما كبر الهدف زاد الصراع، وتتحكم القدرات والموارد المتاحة في مدة الصراع"(الموقع الالكتروني https://e3arabi.com).

من خلال التعريف بالمفهوم العام للصراع السياسي فإن الصراع السياسي الداخلي الليبي الليبي لا يبتعد عن التعريف السابق، إذ أن اسباب الصراع في الاساس هو التنافس بين التيارات السياسية المختلفة والتي تحمل أفكارا وتوجهات وايديولوجيات مختلفة، وعلى الاغلب أن لكل توجه من التوجهات السياسية المتصارعة امتداد خارجي يغذيها بالمعتقدات والتمويل والسلاح ايضا و وفر لها غطاءً إعلاميا وسياسيا، وهذا هو مكمن الخطورة إذ يرتبط الصراع الداخلي بالتدخل الخارجي الذي تناولناه في المبحث الاول، كما ان الطائفية سواء كانت الطائفية الدينية او السياسية او العرقية والقبلية، قد ارتبطت بعامل التدخل الخارجي الذي عرف كيف يستغلها ويوظفها لتكون عامل اساس من عوامل الصراع الداخلي، فالحرب والصراع على السلطة وارادة السيطرة على الدول، من البديهي انها هي التي احيت الطائفية والانتماء العرقي والقبلي الذي اصبح يهدد الدولة واستقرارها الداخلي، قد اصبح شعار الانفصال بين الشرق والغرب الليبي احد المطالب لبعض الفئات القبلية التي اصبح لها صوت مسموع بحجة الحفاظ على الهوية العرقية والانتماء، الامر الذي قد يؤدي الى تفتيت وحدة الدولة الوطنية(الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: تحديات وآفاق المستقبل، 2017: ص: تحديات وآفاق المستقبل، 2017: ص37).

المطلب الثاني: أزمة المصالحة الوطنية بين الاطراف الداخلية

المصالحة الوطنية بين الاطراف الليبية المتصارعة داخل الساحة السياسية يعتبرها بعض المراقبين من اهم الملفات المعقدة والتي تشكل تحديا كبيرا امام الحكماء، كما أن اطراف خارجية دولية وإقليمية قد استخدمت ملف المصالحة في التأثير على مجريات الاحداث خلال المراحل السابقة من عمر الأزمة السياسية الليبية، الأمر الذي يضع ملف المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين أمام جملة من التحديات الحقيقية التي تحتاج إلى وضعها في موضعها على كافة اطياف الشعب الليبي بجميع مكوناته (الصواني، مركز دراسات الوحدة العربية 2003: ص 178)،

ومن أهم واكثر التحديات صعوبة في تحقيق مصالحة شاملة هو **تحدي التدخل الخارجي** خاصة التدخل الإقليمي، كما سبق في المبحث الاول فإن التنافس الإقليمي بين قطر والامارات العربية من جانب له اثر بعيد على الأزمة الليبية واستمرارها، ومن الجانب الأخر فإن مصر وتركيا أيضا تتنافسان على النفوذ واحيانا تتقاسمان الأدوار بين الشرق الليبي كمنطقة نفوذ مصرية والغرب الليبي كمنطقة نفوذ تركية، إلا أن القاهرة دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بأهمية الحل السياسي في يناير 2017م، بعد ان استقبلت القاهرة فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي الناتج عن اتفاق الصخيرات، وكان الهدف من ذلك أن مصر ارادت أن تعبر عن دعمها للاتفاق بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام الذي غير مسار المعادلة السياسية، ولأن مصر قد دخلت بالفعل على الساحة الليبية بالمشاركة في عمليات عسكرية وضرب اهداف في عملية جوبة استهدفت مدينة درنة في الشرق الليبي، وتعتبر مصر الحليف الاول للمشير خليفة حفتر قائد القوات العسكرية المسيطرة على شرق ليبيا(الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk)، في المقابل فإن الدعم الذي تقدمه انقرة إلى المجموعات المسلحة التي تسيطر على الغرب الليبي، يتنوع بين الدعم العسكري والسياسي إذ أن تركيا توجه سياستها الخارجية إلى دعم المواقف السياسية للثوار في الغرب الليبي، ويتبين ذلك من خلال التصريحات التي صرح بها المركز الإعلامي لقوات ما يعرف ببركان الغضب، حيث أعلن عن اتفاق تعاون ثلاثي لتقديم دعم تركي وقطري لحكومة الوفاق الوطني في بناء الجيش(الموقع https://arabic.cnn.com)، مما يدل صراحة على الدعم التركي القطري في مقابل الدعم المصري الاماراتي لقوات خليفة حفتر في شرق ليبيا.

توجد مواقف أخرى إقليمية، فموقف الجزائر الذي كان مند البداية يدعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء في ليبيا و ذلك من خلال تعزيز الحوار الوطني الليبي الليبي، كانت الجزائر تقف على مسافة واحدة من الجميع غربا وشرقا، كما ذهبت الجزائر الى دعم دور الامم المتحدة في إدارة الحوار بين الفرقاء، وعبرت الجزائر في جميع تصريحات مسؤوليها في جميع المستويات عن رفضها للتدخل الخارجي في ليبيا وشؤونها الداخلية(الشيخ، مرجع سبق ذكره : ص37) ، اضافة إلى دور تونس والمغرب في دعم الحوار والمصالحة الوطنية الليبية، فقد اعلنت تونس في 20 سبتمبر 2017م عن دعمها للجهود المبذولة من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا، فقد استقبل الرئيس التونسي السابق والراحل الباجي القايد السبسي

خليفة حفتر، وقد صرح الرئيس التونسي بأن الذي يقع في ليبيا له تأثير مباشر على الوضع في تونس(موقع الكتروني https://www.libyaakhbar.com/libya-news/433416.html)، اما دور المغرب فقد كانت البداية بدعم جهود المصالحة الليبية بين الفرقاء، فقد وفرت المغرب جميع الفرص للمفاوضات التي عرفت بمفاوضات الصخيرات نسبة إلى مدينة الصخيرات المغربية، وتعتبر المغرب نموذجا سياسيا وديمقراطيا وتجربة في المصالحة والعدالة الانتقالية على مستوى القارة الإفريقية، الأمر الذي شجع بعثة الأمم المتحدة بأن تدعم المفاوضات تحت رعايتها في مدينة الصخيرات وإعلان اتفاق الصخيرات(موقع الكتروني، توفيق بوفرتيح، https://www.hespress.com).

في ذات السياق فإن التحدي الأهم والأكثر ضرورة هو **تحدي العدالة الانتقالية**، فمن المهم أن تأتي العدالة الانتقالية بعيدا عن الفوضى السياسية والامنية، أي أن ضرورة توفر الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي هو الاستحقاق الاساس لتحقيق مبدأ العدالة الانتقالية الشاملة، خاصة أن ارث العهد الديكتاتوري للنظام السابق من الظلم والاستعباد، يعتبر جزء من المظالم التي يجب ان تشملها العدالة الانتقالية، اضافة إلى المظالم التي حدثت نتيجة الفوضى الامنية خلال فترة السنوات التي اعقبت الثورة في 17 فبراير 2011، ومن النتائج التي يجب ان تعترف بها كافة الاجسام الليبية، أن المنظومة الثقافية والفكرية الليبية قد فشلت في تبني حقيقي للعدالة الانتقالية كنهج واضح لتخطي الأزمة، وضرورة التسامح تحت مظلة القانون اصبحت الخطوة الاهم لبناء الدولة الليبية وتجاوز ازماتها السياسية (شعبان، العدالة الانتقالية، يوليو 2013: ص104)

المطلب الثالث: الصراع المسلح بين الاطراف الداخلية

في ظل استمرار الفوضى السياسية والامنية الناتجة عن غياب النخب السياسية والقيادات الوطنية، نجد ان تنامي وزيادة الجماعات المسلحة والمجموعات التي تجمع بين قوة السلاح والمصلحة الشخصية ومصلحة الانتماء الضيق، فقد كان سقوط نظام العقيد القذافي في 2011م، قد احدث نقطة تحول في واقع الحياة السياسية والأمنية في البلاد، فمند بدايات الثورة الليبية نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وهشاشتها وعدم وجود جيش وطني بالمفهوم العسكري، فقد كان الجيش الليبي موزع على شكل كتائب والوية عسكرية مسلحة ولاءها لقياداتها، فقد كان الولاء للعقيد معمر القذافي ولأبنائه

قادة الكتائب الامنية المسلحة، السبب الذي أدى إلى انهيار جميع الكتائب العسكرية لصالح الجماعات الثورية بمختلف توجهاتها وافكارها وعقيدتها السياسية والدينية .

متى بدأ الصراع المسلح بين الاطراف الداخلية؟

الصراع المسلح ليس بالجديد وإنما كانت البداية مع بدايات العمليات العسكرية بين الثوار وقوات النظام في 2011م، ففي 28 يوليو 2011م كان أبرز حدث مقتل القائد العسكري للثوار اللواء عبد الفتاح يونس في ظروف غامضة، وفي تقرير صحفي نشرته BBC العربية بتاريخ 29 يوليو 2011م تحت عنوان: **صراع الولاءات في حادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس،** فكان من أبرز ما جاء في التقرير المشار إليه " قتل اللواء عبد الفتاح يونس قائد قوات المعارضة الليبية وهو في طريقه إلى بنغازي للرد على أسئلة حول عدم تحقيق المعارضة لأي تقدم في الميدان، إلا أن تقارير تقول إنه كان يشتبه في احتفاظه بصلات بالزعيم الليبي معمر القذافي (موقع الكتروني

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/07/110729_libya_younes_loyalties)، فقد كانت تلك الحادثة مؤشرا واضحا على بداية الصراع المسلح بين فئات الثوار التي تختلف في توجهاتها وولاءاتها الفكرية، ومند ذلك الحدث فقد عاش المجتمع الليبي حالة من التخبط السياسي، وبروز ايديولوجيات متطرفة اصبحت معلنة، قد جمعت تلك الجماعات بين السياسة واستخدام العنف وقوة السلاح لغرض السيطرة على الحكم، كان ذلك في 2014م، حيث ازدادت حدة الصراع بين التيارات السياسية المتنافسة الإسلامية والليبرالية ورفض الإسلاميون تسليم السلطة، إذ تحولت طرابلس إلى ساحة حرب أهلية لتصفية الحسابات بين التيارات السياسية، كانت الحرب بين قوات من الزنتان التي كانت تسيطر على مطار طرابلس، وقوات تابعة لمصراته التي اندفعت إلى المطار في عملية عسكرية تحت شعار فجر ليبيا(موقع الكتروني، https://www.arab-reform.ne).

من البديهي جدا أن يكون للصراع بين الاطراف الداخلية اسبابا على رأسها العقيدة الفكرية والايديولوجية، اضافة الى اسباب قبلية وعرقية وتنافسية على الثروات والنفوذ والسيطرة على الهلال النفطي مصدر التمويل الرئيسي للاقتصاد الليبي، للعودة إلى ما قبل ثورة 17 فبراير 2011م إلى حقبة نظام

القذافي، فإن الشعور بالظلم وعدم المساواة في توزيع الثروة بين المدن الكبرى والقرى القريبة من منابع النفط، شكل عاملا مغذيا للصراع الذي وصل إلى تكوين قوات ومجموعات مسلحة (حرس المنشأت النفطية) تحت قيادة إبراهيم الجضران(موقع الكتروني، https://www.alarabiya.net)، التي فرضت سيطرتها على الهلال النفطي ومواني تصدير النفط والغاز ومنعت التصدير، فقد استطاع الجضران بأن يحظى بدعم قبلي برقاوي بعد أن كان يرفع شعار حق برقة في ثروات النفط وضرورة التقسيم بين الغرب والشرق، فقد أصبحت لدى القائد المتمرد الجضران طموحات سياسية حيث اسس في اغسطس 2013م المكتب السياسي لإقليم برقة، وبدأ في مشروع تسمية حكومة تابعة له من اهم اهدافها تنفيذ نظام حكم فيدرالي في ليبيا، الامر الذي استفز خليفة حفتر فقامت قواته بعملية البرق الخاطف في 2016م وقام بطرد الجضران، والقضاء على قواته وفرض سيطرة قوات حفتر على الهلال النفطي (موقع الكتروني، https://www.alarabiya.net).

كانت الصراعات المسلحة الداخلية في ليبيا والتي لم نستعرضها بشكل أكثر تفصيلا في البحث تتلخص في أمرين اساسيين هما، **الامر الاول**: إن التدخل الدولي والإقليمي في الشؤون الداخلية لليبيا التي فقدت السيادة الكاملة كدولة موحدة مستقلة، قد عملت الدول خاصة الإقليمية على تغذية النعرات الفكرية المتطرفة واستغلالها في تحريك المجموعات المسلحة إلى ساحات القتال، **الأمر الثاني**: الصراع القبلي والعرقي والشعور بالأفضلية العرقية والحق في السيطرة على الحكم والنفوذ والثروات، خاصة بين الشرق والغرب وأحيانا في الغرب والجنوب الليبي، وظهور مكونات عرقية اصبحت تتوسع دائرة نفوذها وتواجدها في مدن الجنوب الليبي، واغلبها قادم من دول الجوار لليبيا على الحدود الجنوبية (تشاد والنيجر).

الخاتمة

سلطت الدراسة الضوء على الأزمة السياسية في ليبيا بعد 2011م، فقد وضعت الدراسة من خلال العنوان الرئيسي اهمية ودور التدخل الخارجي في الشؤون الليبية، وقد بينت الدراسة التدخل الخارجي بين تدخل دولي وتدخل إقليمي، ايضا اهمية ودور الصراعات الداخلية بين مختلف الكيانات والجماعات السياسية

والاجتماعية والفكرية، وكيف تأثرت الجماعات الداخلية بالارتباط بينها وبين الخارج دولا ومؤسسات، وكانت اشكالية الدراسة تتمحور حول ظاهرة الأزمة السياسية داخل ليبيا، وكيف وجدت ظاهرة الأزمة كنتيجة طبيعية لسقوط النظام السياسي الحاكم قبل 2011م، وكيف اصبحت الفوضى تعم البلاد في عدم وجود مؤسسات امنية وعسكرية ولاءها للوطن والدولة الليبية، وعليه فإن الدراسة وضعت عوامل افترضت بأنها الأسباب الرئيسية للازمة، والعوامل توزعت بين التدخل الخارجي الدولي والإقليمي، أيضا الصراعات الداخلية بين المجموعات السياسية والمسلحة بهدف تحقيق مصالح شخصية، ايضا تحقيق أكبر وأعلى قدر من النفوذ سواء نفوذ الدول أو نفوذ الجماعات والمجموعات المسلحة والسياسية والكيانات الاجتماعية والقبلية، وبهذا تكون الدراسة قد تناولت موضوع الأزمة المستمرة وهو موضوع يحتاج إلى دراسات معمقة تبحث في اسبابه ومعالجاته، وأن الدراسة افترضت فرضية توصلت من خلالها الى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

1- أن اهم أسباب الأزمة السياسية داخل المجتمع الليبي هو: التدخل الخارجي في شؤون الكيانات السياسية الليبية، كذلك فإن تدخل دول عربية وإقليمية بهدف تحقيق مصالحها وبسط نفوذها داخل ليبيا الدولة التي تعيش حالة الفوضى، كان سببا مهما ومؤثرا كبيرا في الأزمة الليبية وامتدادها الزمني والسياسي المعقد.

2- عدم اعتراف الاطراف السياسية الليبية كل طرف بالآخر وتشبث كل طرف بأهدافه الخاصة، وعدم الجدية في وضع اسس حقيقية للحوار بينها، فلا يوجد طرف سياسي مستعد لدفع تنازلات من اجل البلاد وسلامتها ووحدتها الوطنية ووحدة التراب.

3- أن العوامل الأيديولوجية والافكار والمعتقدات السياسية والدينية والثقافية التي تتبناها وتحملها المجموعات السياسية المختلفة، قد حولت الصراعات والخلافات السياسية إلى خلافات عسكرية وقتالية وحرب اهلية.

4- تستمر الأزمة السياسية الليبية في عدم وجود قاعدة دستورية متفق عليها بين جميع المكونات للشعب الليبي، واستثمار الاجسام السياسية القائمة للأزمة من اجل الاستمرار في الحكم.

5- لا توجد رغبة حقيقية للأمم المتحدة والدول التي تتدخل في الشأن السياسي الليبي في إنهاء الأزمة، ففي كل مرحلة من مراحل المفاوضات توضع عقبات جديدة تمنع التوصل إلى حل جذري للازمة.

توصيات الدراسة:

1- توصي الدراسة بأن حل الأزمة السياسية في ليبيا يأتي من الداخل ولن يكون من الخارج، فعلى جميع الاطراف السياسية والاجتماعية تقديم مصلحة الوطن على المصالح الشخصية والقبلية.

2- المصالحة والمسامحة الوطنية ونشر ثقافة الصلح والمصالحة والمسامحة ونبذ العنف بين كافة مكونات الشعب الليبي من أهم اركان بناء الدولة والنهوض بها.

3- بناء دستور تتفق عليه كافة اطياف الشعب ويحترم حقوق الجميع ويساوي كل أفراد الشعب في الحقوق والواجبات.

4- ضرورة نشر وإقامة العدالة الاجتماعية لضمان حقوق الناس ورد المظالم بجميع الوسائل السلمية.

5- من أهم أركان بناء الدولة الحديثة في ليبيا احترام القانون واحترام مخرجات الاستحقاقات الوطنية كالانتخابات، واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة وعدم استغلال واستثمار الازمات للتمديد والبقاء في السلطة.

6- المساءلة والمحاسبة لجميع من تولى السلطة في ليبيا وضمان حقوق الدولة وحقوق المواطن وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الرسمية والسلطات العامة في الدولة.

7- التأكيد على اهمية الدور الذي يجب أن تتميز به الجامعات والمراكز البحثية في دعم ونشر ثقافة الوعي بأهمية السلم الاجتماعي بين كافة اطياف وشرائح المجتمع الليبي.

المراجع

الكتب والدوريات:

1 حسن بكر، إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007).

2 محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1997).

3 عبدالحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد413، يوليو2013.

4 ولاء البحيري، "إدارة الأزمة"، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم، العدد 38، فبراير 2008.

5 زيدان موسى أبو عجيلة العمراني، الوساطة الأممية بين منطلقات الدبلوماسية الوقائية والأزمات السياسية: - المبعوث الأممي الخاص كنموذج لدراسة حالة الأزمة الليبية خلال الفترة من 2011 – 2018 م، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة 2020 – 2021 م.

6 احمد الزروق رشيد وعبد الكريم مسعود ادبيش: جامعة بنغازي، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016، مجلة مدارات سياسية، الجزائر، العدد الثالث ديسمبر 2017.

7 محمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017.

8 يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

المواقع الالكترونية:

1- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة – تكريس الانقسام - تأثير الانخراط الإقليمي والدولي على الصراع الدائر في ليبيا (futureuae.com) . (تاريخ الزيارة في 2024/7/1 19:00)

2- منظمة روسية شبه عسكرية https://www.bing.com/search?q (تاريخ الزيارة في 2024/7/1 21:10)

Italian-French-Rivalry-over-Influence-in-Libya.pdf (dohainstitute.org)احمد قاسم حسين، - التنافس الفرنسي - الايطالي على النفوذ في ليبيا. (تاريخ الزيارة في 2024/7/3 24:20)

3- إيطاليا ترشح في بناء قاعدة عسكرية بالجنوب الليبي بالاتفاق مع رئيس الوفاق"، إيوان ليبيا، ،شوهد في 16/9/2017، 25/1/2018 : - بحث(bing.com) (تاريخ الزيارة في 2024/7/5 11:30)

4- الحرب في ليبيا: ما هي الاطراف الخارجية التي نندخل فيها وما هي دوافعها؟ الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ - BBC Newsعربي .

5- ثورة 30 يونيو.. الثورة التي غيرت وجه مصر - أخبار ليبيا 24 (akhbarlibya24.net) (تاريخ الزيارة في 2024/7/5 13:45)

6- الدور التركي في ليبيا .. الآليات وحدود التأثير - Mustapha Salah | Academia.edu (تاريخ الزيارة في 2024/7/5 16:20)

7- لقاء السيسي وأردوغان في القاهرة.. هذا أبرز ما تم الحديث عنه | سكاي نيوز عربية(تاريخ الزياره في 2024/7/5 18:00)(skynewsarabia.com)

8- https://web.archive.org/web/20150512200511/http://www.turkishweekly.net:80/news/169449/-libya-publishes-parliamentary-election-results.ht (تاريخ الزيارة في 2024/7/6 01:25).

9- العدالة والبناء .."أول حزب للإخوان المسلمين بليبيا - إخوان أونلاين - الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمون(ikhwanonline.com) (تاريخ الدخول في 2024/7/6 01:40).

10- الجماعة الليبية المقاتلة - ويكيبيديا(wikipedia.org) (تاريخ الزسارة في 2024/7/6 02:10).

11- ليبيا: مستقبل الليبرالية و الليبراليون في أفق عقد الملتقى الجامع .. بقلم علي اللافيTunisia Euromed - (تاريخ الزياره في 2024/7/6 02:50).

12- e3arabi - إي عربي – ما هو الصراع السياسي؟ (تاريخ الزياره في 2024/7/6 03:20)
13- معركة درنة الليبية: واقع الأرض وحدود الدعم المصري (alaraby.co.uk) (تاريخ الدخول في 2024/7/6).
14- اتفاق على تعاون ثلاثي لتقديم دعم تركي وقطري لحكومة الوفاق الليبية في بناء الجيش CNN Arabic - (تاريخ الزيارة في 2024/7/6 03:40).
15- Page not found - اخبار ليبيا (libyaakhbar.com) (تاريخ الدخول في 2024/7/6).
16- المغرب يتمسك بتقديم المساندة لجهود المصالحة وإعادة بناء الدولة الليبية (hespress.com) (تاريخ الزيارة في 2024/7/6 04:10).
17- صراع الولاءات في حادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس BBC News - عربي(تاريخ الزيارة في 2024/7/7 17:20).
18- الحرب على الحريات في ليبيا (arab-reform.net) – Arab Reform Initiative (تاريخ الزياره في 2024/7/7 18:00).
19- زعيم ميليشيا النفط في ليبيا على قائمة العقوبات الدولية (alarabiya.net) (تاريخ الزيارة في 2024/7/9 11:00).